آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني:info@almajidcenter.org

السنة الثامنة عشرة : العدد الحادي والسبعون - شوال ١٤٣١ هـ - سبتمبر (أيلول) ٢٠١٠ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير
د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير
د. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير
أ.د. حاتم صالح الضامن
د. محمد أحمد القرشي
د. أسماء أحمد سالم العويس
د. نعيمة محمد يحيى عبدالله

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٠٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٤٠ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــــرس

الإفتتاحية

إشكالية النص الأدبي بين أسس الاختيار وطرق التقويم

د. علي عبد القادر الطويل ٤

المقالات

فهم السنة في صناعة جيل القدوة

د. سهى بعيون ٦

الفتوى بين النظرية والواقع في باكستان

أ.د. عطاء الله فيضي ٢٢

متغيرات الأنشطة الاقتصادية للمرأة المغربية

في مرحلة الحماية الفرنسية

د. حسنة مازي ٤٩

في اللغة العربية أصوات لا حروف لها

د. عبد الوهاب محمود الكحلة ٦١

من لسانيات الجملة إلى لسانيات الخطاب

أعمال أحمد المتوكل أنموذجا

راضية بن عريبة ٨٣

بقية ديوان الخريمي

عبد الرازق حويزي ٩٨

حميد الأرقط – حياته وما تبقى من شعره

د. محمد أحمد شهاب ١١٨

صرخات الاستغاثة النسوية الثلاث كان لها ما بعدها

في تاريخنا

د. ظهور أحمد أظهر ١٣٧

إسهام القيروان في الحركة الصوفية

محمّد بن الطيب ١٥٠

الملخصات ١٨٦

من لسانيات الجملة إلى لسانيات الخطاب أعمال أحمد المتوكل أنموذجا

راضية بن عريبة
كلية الآداب واللغات – قسم اللغة العربية –
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر

مقدمة

تميزت الفترة الممتدة بين أواخر القرن التاسع عشر وما بعد الحرب العالمية الثانية بتراكم كبير في مجال الدراسات اللغوية، وإذا كان من الصّعب تصنيف هذه الدراسات في خانات معينة، انطلاقا من معايير محددة، فإنه يمكن أن نميز، على الأقل، بين ثلاث مدارس انطلاقا من المناهج المعتمدة في دراسة وتحليل المواد اللغوية وما يرتبط بها من صيرورات ذهنية وعوامل فيزيولوجية ومؤثرات خارجية، وهي:

الوصفية البنيوية.

التوليدية التحويلية.

الوظيفية التداولية.

تتميز النظريات اللسانية، عموما، بالتجدد، ولا سيما النماذج المتأخرة منها، كتلك التي عرفها النحو التوليدي والنحو الوظيفي، غير أن الواقف على الكتابة اللسانية العربية يجدها تحاول مواكبة هذا التطور، لكنها تبقى متخلفة عنه بأمد بعيد، سيما إزاء مشكلة المصطلح والمنهج ؛ فعلى الرغم من تجذر البحث اللساني في الثقافة العربية، فإن التمحيص والفحص المنهجي لا يفرز إلا حالات نادرة تستحق فعلا أن تندرج في إطار البحث اللساني بالمعنى العلمي الدقيق، وبغض النظر عن الاختلافات التي يمكن أن تثار حول هذه المسألة، فإن الخروج برؤية علمية في الموضوع تحتاج إلى أن تقوّم التجربة اللسانية في الثقافة العربية.

ولقد كان من الآثار الواضحة لتطور الدرس اللساني المعاصر في الغرب واقتباس مناهجه من طرف ثلة من الدارسين العرب، أن تمت العودة إلى التراث اللغوي القديم بكل معارفه وعلومه، إما بحثا عن شرعية للوجود اللساني في الذاكرة العربية، وإما بغية إخضاعه للفحص اللساني المعاصر حتى يتم تطويعه لخدمة أهداف الحداثة. لذا أصبح لزاما على كل من رام البحث في حقائق العربية

واستعمالاتها اللجوء للذاكرة النحوية إما على سبيل انتقاء معطيات الدراسة أو انتقاد التجربة التراثية. وفي كلتا الحالتين يظل جوهر الدرس النحوي مغيبا.

ومن الثابت أن القراءات المتناولة للنحو العربي ظلت سجينة التصورات الحديثة، حيث كانت تحاول تطبيق المفاهيم المعاصرة على الدرس القديم مما أبعدها عن جوهره؛ لأن الأسئلة المعرفية والمنهجية التي شغلت النحاة تختلف عن الأسئلة اللسانية المعاصرة. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتتقصى إمكانية تطبيق المناهج اللسانية على النحو العربي، ضمن إطار النحو الوظيفي، مع واحد من أهم رواده في الوطن العربي «أحمد المتوكل».

أولا: الاتجاه الوظيفي في النحو العربي:

١- ظهور فكرة الوظيفية :

إنّ الدّرس النّحوي المقرّر في المدارس والجامعات قد صاغه مُعدّوه وفق المنهج الشّكلي الإعرابي للنّحاة القدامى، وهو القائم على أساس نظرية العامل المرتبطة دائما بغايتها القصوى وهي تفسير الأثر الإعرابي ظاهرا أو مقدرا بعامل من العوامل؛ إذ لم يكن اللحن في المعنى مطروحا يومئذ، ولهذا عُدّت نظرية العامل في بدايتها نظرية تعليمية الغرض منها معرفة مواضع الرفع والنصب والجر والجزم في التّركيب.

ولا يوجد تأريخ محدد بدأ فيه القول بتأثير العوامل في تفسير الظّواهر الإعرابية «والرّاجح أنّ ذلك تمّ مع بداية تأثر النّحويين بمقولات المنطق الأرسطي حول الجوهر والكم والكيف والزّمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية، وعن المقولتين الأخيرتين نشأت نظرية العامل والمعمول».[١]

ومع إيغال النّحويين في الأخذ بهذه النّظرية وإلزامهم الطّلاب بالسّير عليها بدأت متاعب النّحويين وطلاب النّحو على حد سواء؛ فبالنّسبة للنحويين جرّهم منهجهم الفلسفي إلى تأويلات وتقديرات لمحذوفات غير موجودة أصلاً، علما أن التفسير بالعوامل خلق جملا وتراكيب لا أساس لها في العربية الفصيحة.

ومما زاد من مشقة النّحو على هؤلاء الدارسين قضية الإعراب التّقديري والمحلي؛ وذلك كتقدير علامات على المفردات التي لم تظهر عليها العلامات المتعارف عليها في قياس النحويين، ومشكلة الإعراب التقديري أيسر من مشكلة العامل؛ لأنّ تقدير حركة أهون كثيرا من تقدير جملة أو كلمة. علاوة على أن ميدان الإعراب التقديري محصور نوعا ما بطائفة معينة من الكلمات على حين تشمل نظرية العامل عامة أبواب النحو العربي. و«ابن جني» كان قد أحس بما ستؤول إليه قضية القول بالعامل من تعقيدات والتباسات في أذهان الدارسين فاستدرك قائلا: «العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره».[٢]

إن كثرة التّقديرات والمحلات التي أشكلت حتى على النّحويين أنفسهم،خلقت فجوة بين الدّارسين وبين النحو، بل واللّغة العربية كذلك، ممّا أثار حمية بعض النّحاة القدامى محاولين تسهيل النحو وتبسيطه - إذ هذا المنحى لم يقتصر على المحدثين فحسب-فصنفوا فيه المختصرات، ومن هؤلاء: «ابن إسحاق الجرمي»(ت٢٢٥هـ) في كتابه:

«مختصر نحو المتعلمين» و«المبرد» (ت٢٨٥هـ) في كتابه: «المدخل في النحو» و«ابن مضاء القرطبي» (ت٥٩٢هـ) في «الرد على النّحاة» الذي يعد أهم مؤلّف في عصره نادى بضرورة تيسير النّحو عن طريق التخلي عن الأخذ بنظرية العامل؛ لأنها في رأيه مكمَن الصعوبة في الدرس النحوي.

وظلّت صعوبة النّحو قائمة بعد «ابن مضاء»، ودعت الكثير من الباحثين للمطالبة بتخليص النحو العربي من قيوده. تبلور هذا الاتجاه لدى «إبراهيم مصطفى» صاحب كتاب «إحياء النحو»؛ إذ رأى أن الصعوبة كامنة في قواعد النحو المعقدة وقصرها على مراعاة أواخر الكلم إعرابا وبناءً[٣]. تلت هذه الدّعوة دعوات أخرى كدعوة «تمام حسان» إلى إعادة النّظر في تقسيم الكلم والجملة القائمين على أساس شكلي محض، واقترح تقسيما آخر يقوم على المبنى والمعنى، بهذين الأساسين قدّم تصنيفا لأقسام الكلام كبديل عن التقسيم الثلاثي المعروف. وتبعه الكثيرون في هذا المجال.

ولا يعني تيسير النحو التّخلي عن كل ما تركه السّلف من قواعد وآراء نحوية، إنما المراد من ذلك أخذ ما هو صالح منها للنّهوض بالعربية ونحوها. على أن التّجربة الرّائدة في هذا المجال تكمن في المغرب الأقصى "حيث بدأوا في تأسيس مدرسة وظيفية تضم مجموعة من الباحثين،وعلى رأسهم «أحمد المتوكل»".[٤]

٢- مبادئ النحو الوظيفي العربي:

يقوم النحو الوظيفي في جانبه التعليمي على الاستعمال اللغوي اليومي، في إطار الأساليب التي تكون في محيط المتعلم، مقتصرا على الأبواب النحوية التي لها صلة بضبط الكلمات وتأليف الجمل تأليفا صحيحا مع مراعاة مستويات المتعلمين وقدراتهم العقلية.كل هذا يتم باستخدام قواعد العربية الشائعة دون التّطرق للتعقيدات الإعرابية والتّخريجات.[٥]

أما في جانبه الأهم، وهو الجانب التّنظيري القواعدي، فإنه يلتزم بمبادئ معينة،لخصها «عبد الجبار توامة» في مقال له ضمن ندوة تيسير النّحو[٦] بعنوان «**المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو**» في النقاط الآتية :

أ - إعادة وصف العربية وتفسير ظواهرها تفسيرا وظيفيا لا شكليا:

صدّر لهذا العنوان بالدّعوة إلى وجوب إعادة النّظر في منهج القدماء أثناء وصفهم وتفسيرهم للنّظام النّحوي العربي؛ «إذ ليس من المعقول أن نكتفي اليوم بالوصف والتفسير اللذين قدمهما النّحاة العرب القدامى لنحو العربية، فلا ريب أن عملهم ليس كاملا، بل هو ناقص يحتاج إلى استدراك كثير»، ويتجلّى ذلك بصفة خاصة في:

- إعادة النظر في وصف التقسيم الثلاثي للكلم، الذي يجب أن يقوم على وصف دقيق لهذه الأقسام، آخذين بعين الاعتبار أنها أساس بناء النظام النحوي للجملة، وهي المدخل لدرس النحو وفهمه.

- التّخلي عن الوصف الشكلي للظواهر النّحوية، مثل (إنّما) التي قيل فيها (كافة ومكفوفة) على حين يفترض الحديث عن وظيفتها في التركيب والفرق بينها وبين (إنّ) التوكيدية، ومتى تستعمل. وأيضاً تجاوز ما فسر القدماء به صيغتي التعجب (ماأفعله) و(أفعل به).

وفي مقابل ما سيطرح، هناك أيضا ما يؤخذ به من آراء «الخليل» و«سيبويه» و«الفراء» و«ابن جني»

و«عبد القاهر» و«الرضي»، وكذلك بعض ما خلفه البلاغيون من درس وظيفي تناول دلالات التراكيب وأساليبها بعدما أهملها النحاة منشغلين بالعامل والمعمول.

ب - الانتحاء الوظيفي:

بما أن اللغات البشرية جميعها مرتبطة بوظيفتها الإبلاغية التي يسميها القرآن الكريم (البيان) في قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ [الرحمن:٣-٤]، فإن على النحو أن يكون محققا لتلك الوظيفة باعتباره قوانين اللغة. ومن هنا عرّف ابن جني النحو فقال: «هو انتحاء سمت كلام العرب..ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة».[٧] والفصاحة وظيفيا هي مطابقة الكلام مقتضى الحال، أو هي الخضوع لملابسات القول في الاستعمال. فينبغي أن يرتبط النّحو بالمعنى والسّياق الإبلاغي وفق هذه الوظيفة الإبلاغية، ومعاني النّحو الوظيفية التي يجب الاهتمام بها حسب صاحب المقال:

- معاني الأبواب أو ما يسمّى حديثا بالوظائف التركيبية .
- معاني الأساليب أو الوظائف الأسلوبية .
- معاني الأدوات عامة أو وظائف الأدوات.

ج- تحليل أركان الجملة العربية بحسب العلاقات التركيبية (الوظيفية):

- **تعريف الجملة العربية وظيفيا :**

ومن المفترض -وظيفيا- أن يكون التركيب الإسنادي المفيد هو ما يسمّى «جملة»، وأن الجملة يجب أن تتصف بأمرين:

- الأول: الإسناد التام،لا الناقص الذي لا يتم به المعنى كالإسناد المفهوم من إضافة المصدر إلى فاعله، نحو الآية : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾؛ فهذا ناقص غير مفيد.
- الثاني: الإفادة الكاملة بحيث تفهم الجملة بكل عناصرها المتممة لفائدتها الإبلاغية، هنا يمكن القول إن جملة الشّرط وجوابه جملة واحدة؛ لأنها حققت معنى واحدا، وليست جملتين كما ساد عند النّحاة القدماء.

- **تقسيم الجملة العربية وظيفيا :**

تُقسّم الجملة العربية وظيفيا بحسب صورة المسند إلى قسمين :

- **الجملة الفعلية :** هي التي يكون فيها المسند فعلا سواء تقدم أو تأخر. مثال ذلك :(جاء علي) جملة فعلية وهي نواة أو أساسية، والجملة :(علي جاء) محولة قدّم فيها المسند إليه لغرض أسلوبي هو التّوكيد والتّخصيص.
- **الجملة غير الفعلية :** وهي ما كان المسند فيها غيرَ الفعل من أقسام الكلم الأخرى كأن يكون اسما أو صفة أو ضميراً نحو: (أكرم بزيد، هيهات النجاح، أخوك محمد، صديقك هذا، علي ناجح).

ويتم التّفريق بين الجمل بحسب «المسند» لا بحسب «المسند إليه» لأن الجمل في أكثر الحالات قد تتفق في صورة «المسند إليه» وتختلف في صورة «المسند»، ولا يحدث العكس إلاّ قليلا .

- **تحليل عناصر الجملة بحسب علاقاتها الوظيفية :**

تحلّل الجملة العربية بحسب علاقاتها الوظيفية:

-أولا : بحسب **الإسناد**؛ بأن تحلل إلى ركنيها

الأساسيين «مسند إليه» و«مسند» باعتبارها قائمة بمفهومها على الإسناد. والمسند إليه هو المحكوم عليه والمسند هو المحكوم به. وفهم الجملة وتحليلها لا يتم إلا بتعيين عنصري الإسناد مهما تعددت أشكالهما أو صورهما الصرفية والتّركيبية. وهذا التحليل يخلّص الدّرس النّحوي من مصطلحات عدة استخدمها- وما زال - نحاة العربية مثل: (الفعل - الفاعل- نائب الفاعل -المبتدأ - الخبر - اسم كان وإنّ - اسم الفعل - فاعل سد مسد الخبر).

- ثانياً : لا داعي لذكر العلامات الإعرابية عند التّحليل الوظيفي للجملة، إذا جاءت الكلمات على حالتها المعهودة من ناحية السمات الإعرابية، إلا إذا كانت خارجة عن الإطار المعروف؛ كأن يأتي المسند إليه منصوباً أو مجروراً اقتضاء كتركيب التّعجّب،أو أن تكون العلامة الإعرابية قرينة لفظية فارقة بين وظيفة تركيبية وأخرى. كما يجب عدم ربط الكلمات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية (لكونها مبنية أو منقوصة، أو مقصورة) بالإعراب المحليّ أو التقديري.

د- التحويل كإجراء وظيفي في فهم الجملة العربية وتحليلها وتفسير عقدها التركيبية:

«التّحويل» هو نقل اللّفظ من هيئة أصلية إلى هيئة أخرى بقصد تعديل المعنى أو تغييره، وهناك أمثلة كثيرة فُسّرَت من خلالها معاني الجمل انطلاقا من مفهوم التحويل، منتشرة في أبحاث النّحويين والبلاغيين؛ كتحويل الصيغة من (فاعل) إلى (فَعيل) بقصد المبالغة، أو تحويل صيغة المتعدّي إلى لازم.

ثانيا : الفكر اللساني عند أحمد المتوكل:

يعتبر أحمد المتوكل من أعلام نظرية النحو الوظيفي في الوطن العربي، هذه النظرية التي نشأت مع اللساني الهولندي سيمون ديك، ولها نماذج كثيرة متعاقبة : (منها ديك ١٩٧٨ وديك ١٩٨٩ وديك ١٩٩٧)، وهي تستجيب لشروط التنظير والنمذجة وموضوع نظرية النحو الوظيفي هو القدرة التواصلية، من خلال نموذج مستعمِل اللغة الطبيعية.

وقد أطلق «المتوكل» مصطلح «النّظريّة الوظيفيّة المُثْلى»،على النظرية الوظيفية التي من صفاتها أنها:

- تنطلِقُ من مبدأ اعتبارِ اللّغة أداةً ترجعُ وظائفُها الممكنَةُ إلى وظيفة التّواصُلِ، وتؤسّسُ على هذا المبدأ وصفاً لبنية اللّغاتِ صرْفاً وتركيباً وصوتاً.

- وتجعلُ من وظيفةِ التّواصُل أساساً للبحثِ في قضايا التّنظيرِ اللّساني الكُبْرى كقضيّة اكتسابِ اللغة وقضيّة الكلّياتِ اللّغويّة.

- من هذه المواصفاتِ التي تهدفُ إليها النّظريّة الوظيفيّةُ المُثْلى مُجاوزةُ الأهدافِ التقليديّة (كالوصفِ المحض لظواهرِ اللّغة والتّقعيدِ للغةِ نفسِها تقعيداً تعليميّاً للحفاظِ عليها من اللّحن) إلى هَدَفٍ أساسٍ تسعى إليه كلّ نظريّةٍ هو تحصيلُ الكِفايَةِ اللّسانيّةِ، أي مُجاوزَةُ كفايَةِ الوصفِ إلى كفايةِ التّفسيرِ، وذلك بربْطِ دِراسةِ اللّغاتِ بقُدرَةِ المتكلّمِ -السّامعِ، وباكتسابِ اللّغة، وبالنّحو الكلّي؛ فإذا كانت النّظريّةُ التّوليديّة التّحويليّةُ قد نقلَت الدّرسَ اللّغويّ من البحثِ في المعطياتِ والظّواهرِ اللّغويّةِ إلى البحثِ في قدرَةِ المتكلّم/السّامعِ التي تُمكّنُ من إنتاجِ تلك المعطياتِ و فَهْمِها ؛ فإنّ

النّظريّةَ الوظيفيّةَ المُثْلى يُشترَط فيها:

– أن تُوسِّعَ هذه القدرَةَ بمُراعاةِ طاقاتٍ ومعارِفَ أخرى إضافةً إلى المعرِفَة اللغويّةِ الصّرْفة.

– وأن تتجاوزَ البحثَ في القدرةِ الخاصّةِ للغةٍ معيّنةٍ إلى استكناهِ الملَكَةِ اللّسانيّة العامّة المُتوافِرةِ لدى الإنسان، ولبلوغِ هذا الهدفِ تسعى النّظريّاتُ اللّسانيّة إلى بناء نحوٍ كلّيّ تتفرّعُ عنه أنحاء خاصّةٌ للغاتٍ معيّنَة.

ويُضافُ إلى ذلك، أنّ النظريّة الوظيفيّة المُثْلى تعبّر عن بنيتِها وأدواتِها ومبادئها ومقاصدِها بجهاز اصطلاحيّ واصف يستجيب لغاياتِها وأغراضِها. وهذا الجهاز الواصف يتضمّن مكوّناً تداوليا مستقلا عن المكوّن الدّلالي، ولكلّ مكوّن مصطلَحاتُه المعبّرَة عنه؛ إذ لكي يندرِجَ الجهازُ الواصفُ والمفسّر، في النّظريّة الوظيفيّة المُثْلى، لا بدّ أن يشتمل على قدرٍ من المفاهيم والمصطلحات المعبّرَة عن التّجريد، وعن مختلِف أجزاء البنية النّحويّة، ووظائفها.

١- قراءة التراث العربي:

إن التأويل الدلالي لجمل اللغات الطبيعية، يعتبر إشكالا من الإشكالات التي شغلت الدارسين واللغويين المشتغلين في إطار اللسانيات الحديثة، وقد اصطلح على تسميته بالاستلزام الحواري، وانتبه «المتوكل» إلى أن له جذورا في التراث اللغوي العربي القديم خاصة عند السكاكي في مفتاحه، فقام باستثمارها في إطار النحو الوظيفي مشرعا بذلك إمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي القديم والدرس اللساني الحديث.

كما أن «المتوكل» تناول ظاهرة التبئير، التي تعود إرهاصاتها إلى الفكر اللغوي العربي القديم من خلال كتابات «السكاكي» و«عبد القاهر الجرجاني»، الأمر الذي جعله يعمد إلى استثمار المعطيات الواردة في «المفتاح والدلائل»، وغيرهما لرصد مفهوم البؤرة باعتبارها وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزا في الجملة، ولصياغة تصور عام يضبط عملية التبئير في النسق اللغوي العربي، ويقوم على ثنائية بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، فبؤرة الجديد هي الوظيفة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب، أما بؤرة المقابلة فهي الوظيفة المسندة إلى المكون الدال على المعلومة التي يشكل ورودها محط جدال بين المتخاطبين. وبالنظر إلى حيز وظيفة البؤرة يميز بين بؤرة الحمل وبؤرة المكون. وفي إطار هذا التنميط اعتبر المتوكل البنيات الحصرية والإضرابية والتصديرية على ما يؤالف بينها تراكيب غير مترادفة تداوليا، بمعنى أنها لا تستخدم في نفس المقام، وبالتالي لا تؤدي نفس الوظيفة، من هذا المنظور عمل على توظيف هذه البنيات في إطار تنميط جديد، يضع موضع اعتبار كل نمط والطبقات المقامية التي يرد فيها، ومنهيا إلى تسطير تفريعات جديدة للتفريعين السالفين (بؤرة الجديد/بؤرة المقابلة)[٨]

٢- التنظير لقضايا اللغة العربية:

أ/ تصور المتوكل للمعجم:

يقول «المتوكل»: «يعد المعجم مكونا أساسيا من مكونات القالب النحوي في نظرية النحو الوظيفي؛ فهو الأساس باعتباره يشكل «المخزن» الذي يمد المكونات الأخرى بالمادة المفرداتية، وهو يعد صورة مصغرة أولى لبنية الجملة ككل».[٩]

ومن خلال الاطلاع على المدخل المعجمي

للمتوكل يلاحظ أن الفرضيات الأساسية التي أطرت تصوره للمعجم، تتمثل في اثنتين: فرضية: مفردات أصول/ مفردات مشتقة، وفرضية المادة/ المادة المتحققة.

ب/ معالجته قضايا اللغة العربية:

معالجة تشمل كل خصائصها التركيبية والدلالية والتداولية من خلال أعماله المتدرجة في الزمن وفي المفاهيم ؛ ففي كل مؤلف يأتي بالجديد في مجال النحو الوظيفي، وهو بطبيعة الحال يتتبع مسيرته من خلال رائده «سيمون ديك»، أو يتراجع عن بعض أفكاره ليقدمها في سياق يراه أفضل، مثال ذلك قوله:

«... هذه الملاحظات كانت لنا داعيا لإعادة تصنيف البؤر فاقترحنا خمسة أنواع من البؤر بدا لنا أنها كفيلة بتمكيننا من رصد الفروق القائمة بين التراكيب المبأرة الواردة في اللغة العربية»[١٠] كما فعل عندما انتقل من وصف الجملة في مؤلفاته الأولى إلى وصف ما بعد الجملة في أعماله المتأخرة.

وتتعدد مؤلفاته من خلال تعدد القضايا التي يعالجها، ضمن أدبيات النحو الوظيفي، فكانت كالآتي:

- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدّار البيضاء، ١٩٨٥ .

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، البيضاء، ١٩٨٦ .

- من البنية الحمليّة إلى البنية المُكوِّنيّة، الوظيفة «المفعول» في اللغة العربية، دار الثقافة، البيضاء، ١٩٨٧ .

- من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عُكاظ، الرباط، ١٩٨٧.

- قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقّة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، ١٩٨٨.

- الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٨.

- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٩.

- الوظيفة والبنية، مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٩٣.

- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٩٣.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٦.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠١.

٣- إسهامات المتوكل في النظرية الوظيفية:

تصنف أبحاث «المتوكل» ضمن الأبحاث التي تفترض تماثلا بين بنية الجملة وبنية النص؛ إذ يرى أن الخطاب الذي يشكل وحدة تواصلية

تامة يؤول إلى بنية تواصلية واحدة تسمى: «بنية الخطاب النموذجية»، وهي مؤلفة من ثلاثة مستويات (تمثيلي، علائقي، بلاغي)، يشمل كل مستوى ثلاث طبقات، ويضطلع بالتمثيل لتلك المستويات ثلاثة قوالب مستقلة ومتعالقة في ذات الآن. وبهذه البنية يتحقق التوحيد بين بنية الحد والجملة والنص. ويرى الباحث أن الدرس اللساني الوظيفي قادر على رفع الحواجز بين لسانيات النص ولسانيات الجملة، وبذلك ستتمكن النظريات اللسانية على اختلافها، واحتذاء باللسانيات الوظيفية، من تجاوز اقتصارها على الجملة كموضوع للوصف اللغوي، والانفتاح على الدراسات التي تتعدى الجملة.

وهذا يكتسي قيمة تنظيرية؛ باعتباره نتاجا يدخل ضمن مسار المشروع المتوكلي، وحلقة ذات صبغة تطورية تهدف إلى محاولة وضع نحو موحد يتكفل بوصف وتفسير ظواهر اللغة العربية خاصة وخصائص اللسان الطبيعي عامة، ورفع التعارض بين لسانيات الجملة ولسانيات النص، عن طريق المؤالفة بينهما على صعيد الإواليات المتكفلة برصدهما، ما داما تجليين لنفس البنية النموذج، قيمة معرفية تنبري من خلال مطمح المشروع المتوكلي نحو البحث في الكليات على صعيد المعرفة اللسانية.

ومن إسهاماته شرحه لما أسماه «نموذج مستعملي اللغة الطبيعية» على أنه نحو وظيفي كلي يمكن إدراجه ضمن نظرية وظيفية عامة، تكفل وصف وتفسير إواليات التواصل بين الكائنات البشرية عبر مختلف قنواتها المتاحة: اللغوية منها وغير اللغوية.

ثالثا: نظرية نحو الخطاب عند المتوكل:

١-مفهوم الخطاب:

خصص «أحمد المتوكل» كتابه : «قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص»[١١] لمقاربة بعض القضايا اللغوية التي «لا يمكن تناولها التناول الملائم والكافي إلا إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل» [١٢]، وذلك بهدف استكمال مشروعه اللساني ليشمل الخطاب أيضا. والكتاب بأكمله هو محاولة لاختبار مدى صحة فرضية «سيمون ديك» حول كون «بنية النص تشاكل إلى حد بعيد بنية الجملة»[١٣]. ويبدو واضحا أن النحو الوظيفي لا يهتم بإقامة الحدود بين النص والخطاب؛ إذ يعتبرهما مسميين لمفهوم واحد في غالب الأحيان.

يرى أحمد المتوكل أن الخطاب هو : «كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية (بالمعنى الواسع)»[١٤]. بينما يعرف «سيمون ديك» الخطاب بقوله : «لا يتواصل مستعملو اللغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة بل إنهم يكونون من هذه الجمل قطعا أكبر وأعقد يمكن أن نطلق عليها اللفظ العام «الخطاب» ».[١٥]

والملاحظ أن تعريف «المتوكل» أعم من تعريف «سيمون ديك»؛ فالأول يوسع مفهوم الخطاب ليشمل كل إنتاج لغوي كيفما كانت طبيعته (شبه الجملة والجملة والنص)، بينما يقصره الثاني على ما وراء الجملة؛ أي أن الخطاب مشكل من مجموعة من الجمل لا من جملة واحدة. ويشترك التعريفان في ربط الخطاب بوظيفته التواصلية. فالمتوكل يميز بين الخطاب وباقي الإنتاجات اللغوية الأخرى

استنادا إلى وجود ظروف مقامية أو انعدامها. في حين يصرح «ديك» بأن الخطاب تواصلي بامتياز.

مما سبق يتضح أن الخطاب في النحو الوظيفي هو مجمل الاستعمالات اللغوية المشروطة بالسيقات التي وردت فيها، والتي تهدف إلى تحقيق التواصل بين شخصين أو أكثر وذلك قصد تأسيس فضاء تواصلي تفاعلي. وبالنظر إلى اقتضاء العملية التواصلية شريكين- أو أكثر- يتفاعلان فيما بينهما، فإن المحرك الذي يغذي هذه العملية هو المستوى المعرفي للمتواصلين، أو ما أسماه «المتوكل» بـ«المخزون المعلوماتي» حيث ميز بين ثلاثة أنواع من المعارف: المعارف العامة، المعارف المقامية، المعارف السياقية.

والنحو الوظيفي حسب «المتوكل» كان دوما نحو خطاب؛ لكن الابحاث الأولى استهدفت دراسة ظواهر جملية، إلا أنه تبين أنه من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال «الخطاب»[١٦]

٢- نحو الجملة:

أ/ القوالب ونموذج مستعملي اللغة:

منذ بدايات نظرية النحو الوظيفي حدد موضوع الوصف اللغوي بأنه القدرة التواصلية التي تمكن مستعملي اللغة من التواصل فيما بينهم عن طريق اللغة. وهذه القدرة تشمل القدرة اللغوية والقدرة التداولية معا، و « حددت هذه القدرة بأنها تتمثل في العديد من الملكات (أو الطاقات) التي تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه»[١٧] وذكر «المتوكل» رأي «ديك» الذي حدد الملكات المكونة للقدرة التواصلية في خمس على الأقل هي:

■ الملكة اللغوية:

وهي الملكة التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج و تأويل عبارات لغوية معقدة ومتباينة في عدد من المواقف التواصلية المختلفة.

■ الملكة المعرفية:

تتيح لمستعمل اللغة الطبيعية تكوين مخزون معرفي منظم والاحتفاظ به وتوظيفه حين الحاجة، وهي ملكة تمكنه كذلك من اشتقاق معارف من عبارات لغوية واختزانها ثم استعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى.

■ الملكة المنطقية:

يتسنى له بواسطتها أن يشتق معارف إضافية من معارف أخرى مستخدما قواعد استدلالية تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي.

■ الملكة الإدراكية:

تمكنه من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراك لمحيطه في إنتاج وفهم العبارات اللغوية.

■ الملكة الاجتماعية:

هي مجموع القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارة اللغوية المناسبة بالنظر إلى وضع مُخاطبه وإلى الموقف التواصلي والغرض المروم تحقيقه.[١٨]

ومن ثم جاء نموذج مستعملي اللغة الطبيعية متضمناً خمسة قوالب، تضطلع برصد الملكات المذكورة: وهي القالب النحوي، المعرفي، النمطي، الإدراكي، الاجتماعي.

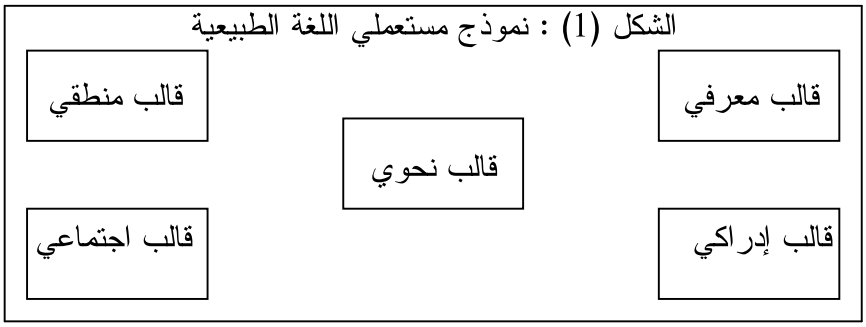

ب/ بنية الجملة البسيطة:

في إطار الحديث عن الجملة ركز المتوكل على القالب النحوي، متكلما عن تنظيم النحو في شكل مستويين :

١.المستوى التمثيلي:

الذي يرصد الخصائص الدلالية والتداولية للعبارة، لا صرف فيه ولا تركيب، متمثلا في:

-الوحدات المعجمية محمول (فعلي أو اسمي أو صرفي أو ظرفي) وحدود (موضوعات ولواحق).

-مخصصات تنتمي إلى مختلف طبقات الجملة (حمل، قضية، إنجاز).

-وظائف: (دلالية، ووجهية وتداولية).

٢.مستوى بنية المكونات:

أو «البنية المكونية» يتمثل في الخصائص الصرفية والتركيبية على أساس أن الصرف تحقق للمخصصات المجردة، والتركيب ترتيب للمكونات.

ومن ثم يمثل للجملة ببنية تحتية (المستوى الدلالي التداولي) وبنية مكونية (التمثيل الصرفي التركيبي). وتشتق العبارة اللغوية وفق الخطاطة التالية:[١٩]

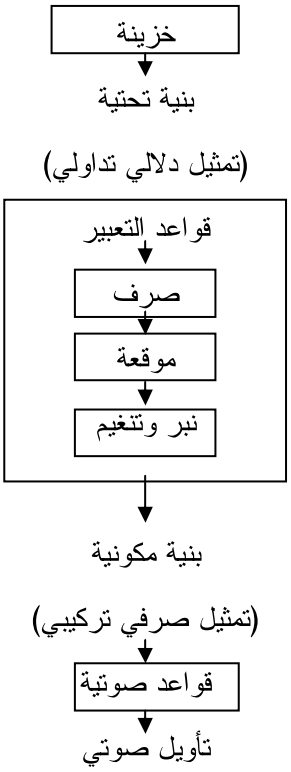

الشكل (2)

البنية التحتية : تتضمن البنية التحتية أربع طبقات:

√ **حمل مركزي**: تتكون من «المحمول» وموضوعاته كنواة مضافا إليها مخصص(دال على الجهة أو المستفيد أو اللاحق «الأداة» أو الهدف والمصدر)، نحو: ذهب خالد من الرباط إلى مراكش.

√ **حمل موسع**: تمثل طبقة الحمل المركزي نواة لطبقة الحمل الموسع، حيث يرمز المخصص إلى :

- سمات الوجه الحملي أو الوجه الموضوعي: «إمكان» تحقق الواقعة المرموز إليها أو نفيه أو إثباته.

- سمات الزمن: ماضٍ، حاضر، مستقبل.

- السمات الجهية الخارجية: متكرر، مسترسل.

مثال اللاحق الثاني للحمل الموسع: سافر خالد صباح اليوم.

√ **قضية**: تمثل نواة الحمل الموسع بكامله مضافا إليها مخصص يرمز إلى الجهة القضوية ولواحق قضوية، مثل: سافر خالد فعلا.

√ **إنجاز**: يتكون من القضية كنواة، والمخصص الإنجازي الرامز إلى حمولة الجملة الإنجازية واللواحق الإنجازية التي من قبيل: «بصراحة» «بصدق» مثل: بصراحة، لا يعجبني أسلوب بكر في الكتابة.[٢٠]

البنية المكونية:

تنتقل البنية التحتية إلى بنية مكونات، بواسطة إجراء قواعد التعبير، التي تتضمن قواعد صرفية وقواعد تركيبية وقواعد تطريزية كما في الشكل (٢).

الصرف: هو في النحو الوظيفي صرفان:

اشتقاق قواعد تكوين المحمولات (اشتقاق محمولات فرعية من محمولات أصول)

تصريف القواعد الصرفية (إسناد الحالة الإعرابية).

جـ/بنية الجملة المركبة:

عرف «المتوكل» الجملة المركبة بأنها الجملة التي أحد حدودها جملة، أو كان أحد حدودها يتضمن جملة، كما هو موضح في الرسم التالي:[٢١]

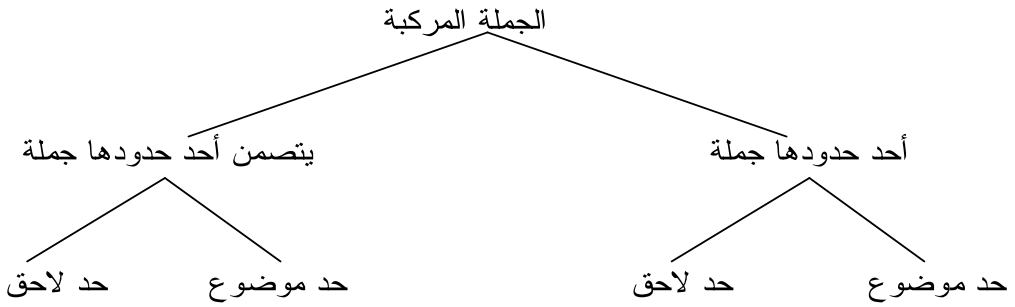

ومثل للجمل المركبة بالجمل التالية:

أ - تمنت هند أن يعود خالد.

ب - قابلت اليوم من زارنا البارحة.

ج - سأدعو الله كي يعود خالد سالما.

وبعدما قدم تصوره عن الجملتين: البسيطة والمركبة، أفرد عنواناً هو:

نحو الجملة ونحو ما بعد الجملة: نحوان أم نحو واحد؟

وعاد ليذكرنا بمفهومه للخطاب بأنه كل إنتاج لعبارات لغوية، أو هو «وحدة تواصلية». وفيما يتعلق بتقسيم الخطاب الذي يقوم على معايير عدة، فمن حيث الفحوى يقسم إلى وحدات موضوعية (أو محورية) كالفقرات والقطع، ومن حيث البنية اقترح تقسيمه إلى ثلاث وحدات بالنظر إلى درجات التعقيد:

جملة بسيطة، جملة معقدة، نص. ليخلص إلى الفرق بين الخطاب والنص؛ بأن الخطاب وحدة تواصلية يحددها مقام وموضوع وغرض (وحدة تواصلية)، في حين أن النص وحدة بنيوية تقابل المركب والجملة، والنص لا يكون إلا ما كان مجاوزا الجملة الواحدة، ومن ثم فالخطاب هو النص، ومنه نحو النص هو نحو الخطاب.[٢٢]

ومن هذا المنطلق يفترض الباحث التماثل بين «نحو الجملة» و«نحو النص» وهذه الأطروحة خصص لها **الفصل الثاني بعنوان: «بنية الخطاب وافتراض التماثل»**. وسنتتبع خطاه لنرى كيف سيقدم تصوره للتماثل بين البنيتين.

أ/ البنية العامة:

في بداية الفصل وضع عنوان: «البنية العامة» وفيه عبر عن بنية **الخطاب بشكل عام**، ورأى أنها تنتظم في مستويين:

١ - **تمثيلي:** يضطلع بعملية رصد الصورة الذهنية (أو التمثيل الذهني) لواقعة أو ذات يقصد نقلها إلى المخاطب.

٢ - **علاقي:** يتكفل برصد العلاقات التي تقوم أثناء هذه العلاقات، وتضم:

- علاقة تقوم بين المتكلم والمخاطب، تمثلها القوة الإنجازية؛ إذ يكون موقف المتكلم من المخاطب مستفهما أو آمرا...نحو: أعرني معطفك من فضلك.
- علاقة تقوم بين المتكلم وفحوى خطابه، تمثلها السمات الوجهية (شاكيا، مترددا..) مثل: قد ينجح خالد في مهمته.

ويضم هذين المستويين ما أسماه «المتوكل» بـ«الطبقات» التي تتشكل من النواة وعناصر الهامش، مع العلم أن:

النواة: هي العناصر الأساسية (المحمول وموضوعاته).

الهامش: العناصر الإضافية (محددت زمنية، مكانية، وجهية..).

نحو: قد استقبل خالد بكرا في بيته مرحبا.

هامش { نواة } هامش.

وللمستوى التمثيلي ثلاث طبقات:

-الوصف: تحدد نمط المحال عليه سواء أكان واقعة أم كان ذاتا. وإذا كان واقعة تحدد أهو عمل أم حدث أم وضع أم حالة.

-التسوير: تحدد حجم أو عدد الذوات المحال

عليها، نحو «متكرر» «معتاد» بالنسبة للوقائع.

-التأطير: تحدد الإطار الزماني والمكاني والمعرفي بوجه عام الذي تتحقق فيه الواقعة أو الذوات المحال عليها.

أما طبقتا المستوى العلاقي فهما:

- الوجهية: تقويم المتكلم لمدى ورود فحوى الخطاب أو موقفه منه إما ذاتيا وإما مرجعيا.

- الإنجازية: تؤشر إلى الفعل اللغوي «سؤال» «إخبار» «أمر» «وعد» ...

أما **العلاقات** التي تقوم بين هذه العناصر فتتمثل في:

- **علاقات سلمية:** ذلك أن المستوى العلاقي يعلو المستوى التمثيلي، وتقوم نفس علاقة السلمية داخل كل من هذين المستويين ؛ إذ في المستوى الأول مثلا الطبقة الإنجازية تعلو الطبقة الوجهية.
- **المخصصات واللواحق:** المخصص عنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، أما اللاحق فهو اختياري، لا يؤثر غيابه في سلامة الجملة، مثل اللاحق الزمني (البارحة) في الجملة الأولى(أ):

أ - قابلت صديقي البارحة.

ب - قابلت صديقي.

- **علاقات وظيفية:** هناك وظائف:

- دلالية:

كانت في أدبيات النحو الوظيفي تتمثل في الأدوار الدلالية التي تسند إلى حدود الحمل (منفذ، متقبل، هدف، أداة، زمان، ..) ولكن مع افتراض تماثل بنية الجملة وبنية الخطاب، يدعو «المتوكل» إلى إعادة النظر في الوظائف الدلالية لا سيما في مجالها وتحديد طبيعتها.[٢٣]

- وِجهية:

أطلق عليها فيما سبق «الوظائف التركيبية»، وهي الوظائف التي تسند إلى الحدود بالنظر إلى الوِجهة التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه، كوظيفتي : الفاعل والمفعول.

- تداولية:

ترتبط بالسياق في بعديه المقامي والمقالي في موقف تواصلي معين، وأهم هذه الوظائف: المحور والبؤرة.فالمحور يمثل المكون المحدث عنه أو ما هم محط الحديث[٢٤]، والبؤرة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة.وتقسم أساسا إلى بؤرة جديد وبؤرة مقابلة[٢٥].

- **قيود التوارد:** هي السمات التركيبية والمعرفية التي ينبغي مراعاتها حتى لا تكون العبارات لاحنة؛ إذ ثمة تراكيب لاحنة نظرا لخرقها سمات لغوية، وأخرى نظرا لأنها تخالف معارفنا عن العالم الخارجي، فمثال الأولى كما قدمه المتوكل: شرب الكرسي خبزا.

والثانية: تزوج الراهب أمس[٢٦].

- **الإحالة:** فعل تداولي يرتبط بموقف تواصلي معين، يتعلق بمخزون المخاطب كما يتصوره المتكلم أثناء التخاطب، والإحالة على ذات يمكن أن تتم بواسطة ضمير أو اسم - أو مركب اسمي معقد، كالأمثلة:

أ-قابلته أمس.

ب-قابلت الرجل أمس.

ج-قابلت الرجل الذي يبحث عن وظيفة أمس[٢٧].

ب/ التماثل البنيوي بين الجملة والنص:

من وراء هذا العنوان يحاول رائد النحو الوظيفي العربي «استكشاف مدى تحقق البنية العامة كما حددت معالمها الأساسية في مختلف أقسام الخطاب، مركبا اسميا وجملة ونصا»[٢٨] .

يحاول التأسيس لأطروحته القائلة بانتقال نحو الجملة إلى نحو النص، ويؤكد على أنه إذا تحقق قدر «معقول» من هذه الأطروحة سنصبح في غنى عن إفراد نحو أو قالب قائم الذات للنص، يخالف نحو أو قالب الجملة. ومنه حدد إطارين لمقاربة البنية النموذج التي اقترحها:

- √ البنية النموذج والجملة.
- √ البنية النموذج والنص.

ورصد من خلالهما المعالم الكبرى للبنية النموذج من حيث مكوناتها والعلاقات التي تتضمنها على أساس أنها بنية عامة مجردة، وتتبع كيفية تحقق هذه البنية في مختلف وحدات الخطاب من الجملة إلى النص.

وقد استنتج أن البنية النموذج تظل ثابتة عبر وحدات الخطاب هذه، مع ملاحظة بعض التغيرات التي تطرأ عليها، إما من حيث المكونات وإما من حيث العلاقات، حيث الانتقال من وحدة خطابية إلى أخرى، والتماثل البنيوي وارد بالنظر إلى البنية التحتية لا عن البنية السطحية؛ بتعبير آخر تنتظم عناصر مختلف الوحدات الخطابية طبقا للبنية النموذج في مستوى التمثيل التحتي لكل من هذه الوحدات.

ويختم «أحمد المتوكل» كتابه «قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة الى النص» بالتذكير بأنه آن لنظرية النحو الوظيفي أن تستجيب لما اشترطته على نفسها منذ البدء، أن تكون نظرية خطاب شاملة تصف وتفسر الوصف والتفسير الملائمين لخصائص الخطاب الطبيعي أيا كانت أشكاله وأنماطه وظروف إنتاجه، وبهذا التوحيد نستطيع أن نستخدم نفس الإواليات، مبادئ وقواعد، لوصف الخطاب بوجه عام.

كانت هذه نبذة عن الفكر المتوكلي في إطار النحو الوظيفي ودفاعه عن أطروحته التي أراد من خلالها السمو بالوصف النحوي من مجرد وصف لا يتعدى الجملة إلى وصف يتعامل مع مختلف أنماط الخطابات؛ لأن هناك كمّا غير يسير من القضايا الجملية المركزية لا يمكن تناولها التناول الملائم والكافي إلا إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل.

ولهذا نرى أنه من المهم أن نتبنى هذه النظرة للوصف النحوي، أو اللساني بشكل عام، ولو على المستوى التنظيري كمرحلة أولى في انتظار تطبيقها على النصوص العربية بمختلف أشكالها، محاولين اللحاق بركب الدراسات اللسانية المتجددة على الدوام، والآخذة بعين الاعتبار كل ما له علاقة بالعملية التواصلية.

الهوامش :

١ - صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص٢١.

٢ - ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ١/ ١١٠.

٣ - إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. دار الكتاب الإسلامي. القاهرة، ط٢/ ١٩٩٢ م .

٤ - يحي بعيطيش، مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفي، المقال نشر بمجلة الدراسات اللغوية، مجلة سنوية متخصصة في علوم اللغة العربية،جامعة منتوري، قسنطينة،٢٠٠٠، العدد ٠١،ص١١٠

٥ - ينظر: ظبية سعيد السليطي، تدريس النحو العربي في ضوء الاتّجاهات الحديثة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ٢٠٠٢.، ص١٢٣

٦ - عبدالجبار توامة، المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو، مقال منشور، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في:٢٣- ٢٤. إبريل٢٠٠١ بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ٢٠٠١، ص٢٧٤-٣١٣.

٧ - ابن جني،(أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، (دت).، ١/ ٣٤

٨ - انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدّار البيضاء، ١٩٨٥، الفصل الأول ص(٢٧-٦٥).

٩ - أحمد المتوكل، -قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥، ص٦٣.

١٠- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية –مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٩٣، ص٧. وقد كان سابقاً يقسمها إلى ثلاث وظائف في كتابه: الوظائف التداولية في اللغة العربية.

١١- منشورات دار الأمان، ٢٠٠١.

١٢- المرجع نفسه، ص ٩.

١٣- المرجع نفسه، ص٩-١٠.

١٤- المرجع نفسه، ص ١٦.

15- DIK;S.C.The Theory of functional Grammar, Part II: complex and derived construction, berlin: Mouton de Gryter,1997,p409.

١٦- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص ٢٦.

١٧- المرجع نفسه، ص٣٦.

١٨- انظر : المرجع نفسه، ص٣٧.

١٩- المرجع نفسه، ص ٤٤.

٢٠- المرجع نفسه، بتصرف، ص ٤٦-٤٨.

٢١- المرجع نفسه، ص٧٣.

٢٢- المرجع نفسه، ص ٨٢.

٢٣- المرجع نفسه، ص ١٠٦.

٢٤- أحمد المتوكل،الوظائف التداولية في اللغة العربية،، دار الثقافة، الدّار البيضاء، ١٩٨٥، ص٦٩.

٢٥- المرجع نفسه، ص ٢٨.

٢٦- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص١٣٤-١٣٥.

٢٧- المرجع نفسه، ص ١٣٨.

٢٨- المرجع نفسه، ص ١٤٧.